اخرون ان ازمة المواد الغذائية واسعارها المرتفعة يمكن ان تصل الى وضع يصبح من الصعب معه شراء هذه المواد في الاسواق العالمية ، ولن تفيد الدولارات لذلك اذ لن يوافق احد على بيعها . وعلى اي حال ، فان رئيس معهد البحث الزراعي (معهد فولكاني) بروفيسور يوناشي فعاديه ، يعتقد انه يمكن ان يطرأ وضع لن تستطيع اسرائيل معه الحصول على المواد الغذائية الاساسية التي تستوردها اليوم ، مما يلزم ادخال تحسينات وتغييرات كثيرة على فرع الزراعة من اجل الوصول الى مستوى انتاج اعلى . فمن المفروض ان تصدر خلال السنوات ١٩٨٠ — ١٩٨٥ نصف كمية الانتاج الزراعي الاسرائيلي الى السوق الاوروبية المشتركة . وفي الفترة نفسها ، اي ١٩٨٥ يتوقع ان يصل عدد سكان اسرائيل الى ٤ر٥ مليون نسمة مما يلزم بالطبع تزويد كمية اكبر من المواد الغذائية . « ان هذا الامر لن يتحقق بدون توجيه موارد كثيرة للزراعة ... وبحسب راي الخبراء في هذا الفرع فان التطور التكنولوجي [وحده] سيتطلب استثمار نحو ١ر٤ مليار ليرة سنويا في الزراعة (ايلي العاد — هآرتس ، ١٩٧٥/٢/٥) .

تغييرات متوقعة في التخطيط الزراعي

دفعت هذه التطورات ، في الاسواق العالمية ، وزارة الزراعة الاسرائيلية الى العمل على تغيير المناهج والبديهيات السابقة ، التي كانت سائدة في اسرائيل خلال السنين الاخيرة ، وملاءمة السياسة الزراعية ومجاري التطوير الزراعي للواقع الجديد . لذلك فان الاسعار المرتفعة للمواد الغذائية ، في الاسواق العالمية ، مثل السكر والقمح والعلف هي التي توجه الان وزارة الزراعة وتدفعها نحو العمل على زيادة الانتاج المحلي من هذه المواد . وقد اعلن وزير الزراعة ، اهرون اوزن ، انه « محظور علينا ان نكون متعلقين برحمة الاجانب ، وبالصفقات الكبيرة التي تنفذ في الخارج ، والمرتبطة ارتباطا وثيقا بخطط العرب . فعندما خزنت الدول العربية كميات كبيرة من السكر — قفزت الاسعار في العالم كله . وهذا ما حدث ايضا عندما اشترى الروس والصينيون كميات كبيرة من القمح من الغرب » (رازي غوترمان — معاريف ، ١٩٧٥/٤/١) . ويرى وزير الزراعة ان احدى المهام الاساسية اليوم في فرع الزراعة هي تحقيق انتاج اكبر من القمح وشمندر السكر ، « وذلك على حساب تقليص المساحات المزروعة بالقطن . وبحسب تقدير وزارة الزراعة ، سيبلغ انتاج شمندر السكر نحو ٢٧٠ الف طن خلال هذه السنة ، بدلا من ١٠٧ الاف طن ، كما كان متوقعا في البداية ... ان انتاج كمية من السكر تقدر بـ ٣٠ — ٣٥ الف طن ، ستوفر على الدولة نحو ٥٠ مليون دولار (المصدر نفسه) . وفي هذا المجال ستعمل وزارة الزراعة على اعادة ترميم معملي السكر في كريات غات والعفولة ، وذلك من اجل انتاج نحو ٥٠ الف طن من السكر سنويا بواسطتهما ، اي نحو ربع الكمية المستهلكة في اسرائيل (ايلي العاد — هآرتس ، ١٩٧٥/١/٣١) . اما بالنسبة للقمح ، فان وزارة الزراعة ستعمل على توسيع مساحات الارض المعدة لزراعته من جهة وعلى خفض الاستهلاك منه من جهة اخرى ، اذ اعلن وزير الزراعة ان وزارته تبحث في مشروع رفع اسعار الخبز للمستهلك ، وخفض اسعار البطاطا كمادة بديلة (رازي غوترمان — معاريف ، ١٩٧٥/٤/١) .

مشكلة المياه

تستغل اسرائيل اليوم معظم مصادرها من المياه ، الجوفية والسطحية ، واستهلكت في السنة الماضية نحو ١ر٧ مليار متر مكعب من المياه ، منها نحو ١٢٠ مليون م٣ من المياه شبه المالحة . ان ثلاثة ارباع هذه الكمية ، اي نحو ١ر٣ مليار م٣ ، قد استخدمت في الزراعة ، أما الباقي فقد خصص للاستعمال المنزلي (٣٠٠ مليون م٣) وللصناعة (١٠٠ مليون م٣) . « وتشكل هذه الكمية تقريبا كل الثروة المائية في الدولة التي يمكن استخدامها » (تيدي برويس — دافار ، ١٩٧٥/٣/٣١) . لذلك فان اسرائيل تتحسب من ازمة في المياه ، خاصة في ضوء تطلعاتها نحو تنمية زراعتها وزيادة انتاجها . ويتوقع خبراء المياه ان تحتاج اسرائيل خلال السنين العشر المقبلة الى كمية اضافية من المياه ، في كل سنة ، تقدر بـ ٣٠ — ٤٠ مليون م٣ ، وذلك لسد حاجيات العدد المتزايد من السكان من جهة والتطور الصناعي من جهة اخرى ، « وفي سنة ١٩٧٩ سيصل استهلاك المياه في اسرائيل — حسب توقع الخبراء — الى ١٨٢٠ مليون م٣ في السنة ، حسب التوزيع